

مدى إمكانية تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

أ.أبو عجيبة رمضان الغريب أ. عصام العموري علي حسين أ.أسامة فرج علي امبيرش
قسم المحاسبة - جامعة صبراتة

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحثون دراسة ميدانية وذلك بتوزيع صحيفة استبانة على عينة من المصارف التجارية الليبية العاملة في بلديات منطقة الزاوية، حيث تم توزيع عدد 120 استبيان وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى هناك تطبيق جزئي في مبادئ الحوكمة المصرفية مما يدل على إمكانية تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف الليبية وذلك من خلال تدليل بعض المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة بشكل عام داخل منظومة المصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة المصرفية، مبادئ الحوكمة، المصارف التجارية.

1- الإطار العام للدراسة .

(1-1) مقدمة :

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات ، سواء المتقدمة أو الناشئة خلال العقود الماضية القليلة، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شذتها كبريات الشركات العالمية، وما خلفته من أضرار العديد من الأسواق المالية وآلاف المساهمين ورؤوس الأموال، تحركت العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي،الخ، نحو وضع هيكل ممنهج للعمل الاقتصادي والمالي، يساعد على تحديد الأهداف وسبل تحقيقها والرقابة عليها . ونتيجة لهذه الجهود، برز مصطلح الحوكمة وتصدر قاموس المصطلحات الاقتصادية، وأصبح يمثل الإلية التي من خلالها يمكن للمؤسسات المالية وكذلك الاقتصادية أن تحافظ على موقعها وتزيد من درجة موثوقيتها.

ونظرا لان القطاع المصرفي يتميز بمجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى، حيث أن انهيار القطاع المصرفي يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص و

يؤدي إلى إضعاف النظام المالي ككل، مما يكون له آثار سلبية على الاقتصاد بأسره، فقد أصبح تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية أمر ملح بسبب أهمية الخدمات التي تقدمها، وحجم المخاطر والتقلبات التي تتعرض لها بشكل كبير خاصة في ظل العولمة وتحرير الأسواق المالية، والحاجة إلى حماية مصالح العملاء بجانب حماية أموال المساهمين و مصالح الأطراف الأخرى ذوي العلاقة. فالحوكمة توفر للمصارف التجارية معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب و الفساد المالي و سوء الإدارة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال و العمل على استقرار تلك الأسواق.

(1-2) الدراسات السابقة :

1-دراسة (زعبة وعريوة، سنة 2021) بعنوان أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مفهوم الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالأداء في البنوك التجارية، حيث تم التعرض إلى المفاهيم والأساسيات المتعلقة بالحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء، وقد تمت الإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة ومن خلال اختبار الفرضيات المقترحة باستعمال الأدوات الإحصائية اللازمة لذلك بعدما تم توزيع استبيان على عينة من البنوك التجارية لولاية المسيلة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن البنوك التجارية تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية، وهي تساهم في تحسين أدائها.

2- دراسة (شباشبة، 2020) بعنوان: واقع تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية من منظور لجنة بازل 2006 من وجهة نظر العاملين بها (مدخل إداري).

هدفت الدراسة إلى قياس مدى مستوى تطبيق توصيات لجنة بازل 2006 في بعض فروع مصرف الصحاري في العاصمة الليبية طرابلس من وجهة نظر العاملين به، وقد وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها إن مجلس إدارة المصرف قيد الدراسة تحصل على درجة عالية جدا من تطبيق المبدأ الأول من توصيات لجنة بازل 2006 فيما إن المبادئ الثاني والرابع والخامس والسابع والثامن من توصيات لجنة بازل 2006 تحصلوا على درجة عالية من التطبيق ، أما المبدأين الثالث والسادس فكان مستوى التطبيق متوسطا، وأوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود من اجل العمل على رفع مستوى المبدأين الثالث والسادس والاستفادة من الوضع الايجابي في باقي المبادئ والعمل على استمراره وتحسينه بشكل مستمر.

3- دراسة (احمد الأمير، 2019) بعنوان : آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار دراسة ميدانية على عينة من المصارف الدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف السودانية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، والوصول إلى غايتها وذلك بالاعتماد على أسلوب الإستبانة الموجهة إلى عينة الدراسة، حيث انه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها : أدى تطبيق آليات الحوكمة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات المختلفة وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.

4- دراسة (الوايل، 2019) بعنوان: اثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية.

استهدفت الدراسة بتحقيق هدف رئيس وهو التعرف على اثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال التعرف على واقع تطبيق المصارف في المملكة العربية السعودية لمبادئ ومعايير الحوكمة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أهمية وضرورة حرص إدارة المصارف للحفاظ على حقوق المساهمين ، وحماية حقوق أصحاب المصلحة والاضطلاع لمسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية بين متغير مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وكفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية.

5- دراسة (العامري وتوفيق 2018) بعنوان: مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقاً لمبادئ لجنة بازل.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة الحوكمة في القطاع المصرفي اليمني، ومدى التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي أقرتها لجنة بازل، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : إن المصارف اليمنية تطبيق الحوكمة المؤسسية في أعمالها وفقاً لمبادئ لجنة بازل بدرجة متوسطة، كما توصلت أيضاً إلى انه تلك انخفاض في مستوى الشفافية والإفصاح في عمليات البنوك وعدم التزام المصارف اليمنية بتنفيذ سياسات للأجور والمكافآت تتناسب مع أهداف واستراتيجيات البنوك في الأجل الطويل.

6- دراسة (الذبحاوي ومحمد، سنة 2018) بعنوان الحوكمة المصرفية وانعكاساتها على الأداء المصرفي دراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تطبيق المصارف التجارية الخاصة لمعايير الحوكمة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : إن هناك علاقة موجبة ارتباطية وقوية جدا بين متغير الحوكمة المؤسسية ومبادئها وبين متغير الأداء المصرفي بمؤشراته للمصارف عينة الدراسة، وهذا يدل على إن اهتمام المصارف بمبادئ الحوكمة المصرفية بشكل ايجابي يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الأداء المصرفي.

ما يميز الدراسة أنها تهتم بمدى تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية العاملة في بلديات الزاوية حيث هناك قلة في الدراسات العلمية في هذا المجال حسب رأي الباحثون لم يتم التطرق لها بالشكل الكافي .

(3-1) مشكلة الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على معرفة مدى إمكانية تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية، ولما لدور الحوكمة في تفعيل الإدارة الرشيدة وكذلك تعزيز الثقة بين المصارف التجارية وأصحاب المصالح المتعاملين معها، وذلك من خلال أدواتها المختلفة وخاصة الآليات المحاسبية والمتمثلة في مبادئها المتعلقة بالرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية، والقوانين والتشريعات فالتطبيق السليم والفعال لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة وزيادة كفاءة أدائها، كل ذلك استدعى البحث عن مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية الليبية. بنا على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي

ما مدى إمكانية تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية العاملة في بلديات منطقة الزاوية؟

(4-1) فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية : انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها :

لا توجد إمكانية تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية.

الفرضيات الفرعية: انبثقت عن الفرضية الرئيسية للدراسة ستة فرضيات فرعية كما يلي :

- 1- لا يتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية.
- 2- لا يوجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية.
- 3- لا يتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية .
- 4- لا تلتزم المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية .
- 5- لا يوجد اعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية.
- 6- لا توجد معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية .

(5-1) أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة في المزايا التي تحققها الحوكمة المصرفية من مساءلة ومحاسبة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات بجميع صوره. كما تتبع أهمية البحث من التأكيد على الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي ومدى إمكانية تطبيقها على المصارف التجارية الليبية، والاستفادة من ذلك في تقديم مستوى جيد من الإفصاح والشفافية، مما ينعكس ايجابياً على العملاء بالمصارف التجارية الليبية، كونها تعتبر نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف ، حيث إنها تمثل عنصر رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المصارف حيث عكس ذلك يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي.

(6-1) أهداف الدراسة :

تهدف هذا الدراسة إلي ما يلي :

- 1- وضع إطار نظري لمفهوم الحوكمة المصرفية.
- 2- التعرف على مبادئ الحوكمة المصرفية .
- 3- تقييم مدى إمكانية تطبيق المصارف التجارية الليبية لتبني مفهوم الحوكمة المصرفية .
- 4- معرفة أهم المعوقات التي تواجه تبني الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية.

(7-1) منهجية الدراسة :

لمعالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الاستقرائي الاستنباطي، وذلك بهدف التوصل إلى إجابات ونتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة ، فبالنسبة للجانب النظري فتم

استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية والمجلات، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إعداد تصميم استبانته لغرض الدراسة، وتم توزيعها على المصارف التجارية محل الدراسة، وتم معالجة وتحليل الاستبيان من خلال برنامج (SPSS) Statistical Package for Social Science للتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة.

2- الجانب النظري :

(1-2) تعريف الحوكمة والحوكمة المصرفية

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة لمصطلح (Corporate governance)، أما الترجمة العلمية المتفق عليها فهي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " لقد تعددت التعاريف الخاصة بالحوكمة حيث عرفت مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) حوكمة الشركات على إنها " مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط الشركات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في الشركة بمن فيهم المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة والمدراء، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة "(الريعي والراضي، 2011:ص24). يقصد بها أيضا " المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحها الخاصة وكذلك فهي تعبير عن النظام الذي يتم من خلال إدارة الشركة والرقابة عليها " (بن عيشي 2015،ص:120).

(2-2) الحوكمة المصرفية :

الحوكمة من المنظور المصرفي تعني: تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة (عبدالعال2007، ص:4). وترى لجنة بازل إن الحوكمة المصرفية هي الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين (شيروف 2016،ص:102) .

كما تعرف الحوكمة المصرفية بأنها " النظام الذي يتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غايتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال المساهمين والمستثمرين والمؤسسين (حاكم، وحمد، 2011، ص:25)

ومن خلال ما سبق يمكن تعرف الحوكمة المصرفية بأنها نظام يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات ولممارسات السليمة للقائمين على إدارة المصرف، تتضمن العديد من العناصر والمبادئ والإجراءات التي تعمل معاً على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المشاركة في المصرف ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المصرف بما يحافظ على حقوق الأسهم والمودعين وأصحاب المصالح وغيرهم.

(2-3) أهداف الحوكمة :

هناك العديد من الأهداف تعمل الحوكمة على تحقيقها في محيط تطبيقها على المصارف ومن أهمها (بن رحمون، وبوحفص، 2018، ص:110-111):

- 1- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف
- 2- إيجاد الهيكل الذي يتحد من خلال أهداف المصرف ، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- 3- متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المصارف، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلي كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة والمساهمون متمثلة في الجمعية العمومية للمصرف.
- 4- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه،
- 5- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة .
- 6- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المصارف .
- 7- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المالية المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار لاقصادي .

(2-4) أهمية الحوكمة المصرفية :

يمكن تلخيص أهمية الحوكمة المصرفية في النقاط التالية كما يلي (ايت ومعمري، 2018، ص:270)

- تعتبر الحوكمة نظام بموجبه يتم توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف .
- تمثل الحوكمة الجيدة عنصراً رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية وسوء هذه الحوكمة على العكس من ذلك خاصة في المصارف يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمال .
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين إدارة المصارف وتجنب التعثر والإفلاس، حيث انه يضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة .
- يؤدي تبني معايير الحوكمة في المصارف إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء المصرف بشكل عام .

(2-5) مبادئ الحوكمة :

في إطار الاهتمام العالمي المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد حرصت العديد من المنظمات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله وطرح الكثير من الرؤى والأفكار وأوراق العمل والدعوة لتطبيقها في مجال عمل الشركات ومن تلك المنظمات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation Economic Cooperation Organization وبنك التسويات الدولية Bank For Internaional Settlements ممثلاً في لجنة بازل ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation ، وقد حاولت كل جهة أن تطرح مجموعة من المبادئ والمعايير التي تجدها مناسبة لضبط ممارسات الحوكمة في منظمات الأعمال . وهنا سنتطرق إلى أهم المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة مبادئ توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سنة 1999 ، وقد أصدرت تعديلاً لها في سنة 2004 ، وتتمثل في (بن الزاوي، ومسعودي، 2017، ص:160) :

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال الحوكمة المؤسسات :

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة .

2 - حفظ حقوق جميع المساهمين :

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة .

3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين :

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية ، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها ، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية ، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين .

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة :

وشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة وحصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح المشتركة المصارف والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

5- الإفصاح والشفافية :

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير .

6 - مسؤوليات مجلس الإدارة :

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية .

أهم المبادئ الحوكمة وفقا للجنة بازل :

وهي منظمة تابعة للبنك المركزي لمجموعة الدول +10 وهي مختصة بوضع معايير الحوكمة الخاصة بالمصارف (Wikipedia\ Basel Committee). وقد تم إطلاق أول مبادئ لحوكمة المصارف من قبل اللجنة تحت تسمية بازل 1 في عام 1992 ومن ثم تم تطوير هذه المبادئ في

بازل 2 عام 2004 ومن ثم بازل 3 في 2010 ومن ثم آخر تحديث للمبادئ هو بازل 4 في 2014 ، ومن أهم المبادئ التي وضعتها اللجنة بما يتعلق بالحوكمة (بوعبيدة، 2020، ص:190):
المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال المصرف .

المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس الإدارة أن يصادق ويشرف على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وتقييم العمل.

المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس الإدارة أن يضع وينفذ خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة.
المبدأ الرابع: ينبغي على مجلس الإدارة أن يضمن رقابة مناسبة من قبل الإدارة العليا بما يتفق مع سياسته.

المبدأ الخامس: ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يستخدموا العمل الذي تقوم به وظيفة التدقيق الداخلية، المدققين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.

المبدأ السادس: ينبغي على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن ممارسات وسياسات المكافآت تتناسب مع ثقافة

المصرف، إستراتيجيته وأهدافه الطويلة الأجل، والمحيط الرقابي له.

المبدأ السابع: ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف.

المبدأ الثامن: ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يفهموا الهيكل التشغيلي للمصرف.

(2-6) الفاعلين الأساسيين في حوكمة المصرفية :

إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر ويتأثر بأربعة أطراف رئيسية والتي لها دور كبير في تحديد مدى نجاح أو فشل تطبيق هذه المبادئ، وهذه الأطراف تتمثل في (دياب، 2014، ص:39):

أولاً. المساهمين :

وهم الذين يقومون بتقديم رأس المال لمشاركة عن طريق ذلك مقابل ملكيتهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم ومصالحهم.

ثانيا: مجلس الإدارة :

هو المسؤول عن تمثيل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في المؤسسة، ومن صلاحيات هذا المجلس اختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة تحت رقابة مجلس الإدارة، كما يقوم أيضا برسم السياسات العامة للمؤسسة وطرق المحافظة على حقوق المساهمين وحمايتهم .

ثالثا. الإدارة :

هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء لمجلس الإدارة، ومن مسؤوليتها كذلك تعظيم أرباح المؤسسة والرفع من قيمتها وكذلك الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تقدمها للمساهمين.

رابعا. أصحاب المصالح :

وهم جميع الأطراف الذين لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين، العملاء، العمال، وليس بالضرورة أن يكون لهؤلاء نفس المصالح بل وقد تكون متعارضة مختلفة فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد بينما يهتم الموظفون بمقدرة المؤسسة على الاستمرار في السوق. ويتضح مما سبق أن هذه الأطراف تتأثر بالتطبيق السليم للحوكمة الذي يبين نجاح أو فساد المؤسسة، فإذا كان هناك تطبيق سليم من قبل مجلس الإدارة فإن أصحاب المصالح من عملاء وموردين، موظفين، سوف يستفيدون من تطبيق الحوكمة التي تحقق العدالة في مختلف النواحي.

(7-2) محددات الحوكمة المؤسسية:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على مدى توافر مجموعتين من المحددات وهما المحددات الداخلية والمحددات الخارجية وفيما يلي عرض للمجموعتين (خليل وآخرون، 2019، ص:334).

أولا-المحددات الداخلية:

تشمل القوانين واللوائح داخل المؤسسة وأيضا وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية مثل:

مجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل تؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويلة.
ثانيا- المحددات الخارجية :

أ- صدق المضمون (Content validity

لقد راعا الباحثون جانب صدق المحتوى في الاستمارة ، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة ،كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية تشير إلى المناخ العام الاستثماري في الدولة وتشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الذي تعمل من خلاله المؤسسات وقد يختلف من دولة إلى أخرى وهي:

1- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قانون الشركات، قوانين رأس المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.

2- وجود نظام مالي جيد يضمن توفر التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب والذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية.

3- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات رأس المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وأيضاً وضع العقوبات المناسبة، والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.

4- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين والمراجعين، نقابات المحامين بالإضافة إلى مؤسسات التصنيف الائتماني والاستشارات المالية، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين أو القواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة .

3- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية .

(1-3) بيئة ومجتمع الدراسة :-

تتمثل بيئة الدراسة في المصارف التجارية ببلديات منطقة الزاوية أما مجتمع الدراسة يتمثل في العاملين بمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية ، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين بالمصارف حجمها 120 موظف .

(2-3) أداة جمع البيانات

إن طبيعة موضوع البحث فرض نوعا محددًا من أدوات جمع البيانات وتحليلها وهي استمارة الاستبانة حيث إن دقة ومصداقية البيانات التي يتم جمعها يعتمد على حسن اختيار الباحث للأداة التي تستخدم لذلك مع الحرص على صياغة مجموعة من الأسئلة تعد بهدف الحصول على بيانات تخدم أساسًا دراسة الموضوع من خلال مشكلة الدراسة والفرضيات المعدة لذلك .

(3-3) تصميم استمارة الاستبانة :

لقد قاما الباحثون بتصميم استمارة الاستبانة بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة ويرى الباحثون ضرورة تقسيم استمارة الاستبانة إلى عدة أجزاء ، وقد روعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

(4-3) اختبارات الصدق " الصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية صحيفة الاستبانة قام الباحثون بالاختبارات الآتية :

صدق المحتوى (أوالمنتقاءة من الإطار النظري للدراسة .

ب-الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة على أساتذة متخصصين في علم المحاسبة والإحصاء ، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبانة تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم ستة مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي :-

المجموعة الأولى:- وتشتمل على 8 عبارات حول دور مجلس الإدارة .

المجموعة الثانية:- وتشتمل 5 عبارات حول المساهمين .

المجموعة الثالثة:- وتشتمل 8 عبارات حول الإفصاح والشفافية .

المجموعة الرابعة:- وتشتمل 6 عبارات حول المراجعة الداخلية .
المجموعة الخامسة :- وتشتمل 6 عبارات حول أصحاب المصالح .
المجموعة السادسة :- وتشتمل 8 عبارات حول معوقات تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية اللببية .

وبعد عملية التعديل قاما البحثان بتوزيع 120 استمارة استبانة على العاملين الذين تم اختيارهم وبعد فترة تم الحصول على 115 استمارة استبانة استبعد منها 4 استبانات غير مكتملة الإجابة وبلغت الاستبانات الصالحة للتحليل 111 والجدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمتحصل عليه نسبة الاستمارات القابلة للتحليل.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات القابلة للتحليل	نسبة القابلة للتحليل%
120	115	111	92.5%

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستمارات القابلة للتحليل من عدد الاستمارات الموزعة 92.5% وهي نسبة كبيرة.

ت- اختبار الثبات: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قاما الباحثون باحتساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا AlphaCronbach. والصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات
1	لا يتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية	8	0.851
2	لا يوجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية	5	0.799
3	لا يتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية	8	0.748
4	لا تلتزم المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية	6	0.889
5	لا يوجد اعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية	6	0.681
6	لا توجد معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية	8	0.919

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.681 إلى 0.919) وهي قيم أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها ،ومما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

(3-5) وصف البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدم الباحثون الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (3)

جدول رقم(3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (3) يكون متوسط درجة الموافقة (3) . فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن(3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة . أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن(3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة ، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة ، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا . وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

أولا :- خصائص مفردات عينة الدراسة الجدول 4

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 25	15	13.5%
من 25 إلى أقل من 35	76	68.5%
من 35 إلى أقل من 45	15	13.5%
من 45 إلى أكبر من 55	5	4.5%
المجموع	111	100%

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن أعمارهم تتراوح من 25 سنة إلى أقل من 25 سنة ويمثلون نسبة (68.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، يليهم ممن أعمارهم أقل من 25 سنة ويمثلون نسبة (13.3%) وممن أعمارهم أقل من 45 سنة بنفس النسبة من جميع مفردات عينة الدراسة ، وبصورة عامة نلاحظ إن متوسط الأعمار لمفردات عينة الدراسة يعطى مؤشر جيد مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها.

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
91%	101	بكالوريوس
4.5%	5	دبلوم عالي
4.5%	5	ماجستير
100%	111	المجموع

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (91%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي وماجستير ويمثلون نسبة (9%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، وبصورة عامة نلاحظ هناك ارتفاع في مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة %	العدد	التخصص
82%	91	محاسبية
4.5%	5	إدارة أعمال
9%	10	اقتصاد
4.5%	5	أخرى
100%	111	المجموع

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبية ويمثلون نسبة (82%) من جميع مفردات عينة الدراسة، مما يساعد في الاعتماد على النتائج كون هناك ارتباط بين موضوع الدراسة وتخصص المحاسبية ، تم يليه ممن تخصصهم اقتصاد ويمثلون نسبة

(9%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن تخصصهم إدارة أعمال وتخصصات أخرى ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في تخصصات مفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها .

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

النسبة %	العدد	المركز الوظيفي
13.5%	15	مدير
13.5%	15	رئيس قسم
36%	40	محاسب
36.9%	41	أخرى
100%	111	المجموع

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة وظيفتهم محاسبة ووظائف أخرى بنسبة متقاربة ويمثلون نسبة (36%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن وظيفتهم رئيس قسم ومدير ويمثلون نسبة (27%). وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في الوظيفة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
18%	20	أقل من 5 سنوات
31.5%	35	من 5 إلى أقل من 10
31.5%	35	من 10 إلى أقل من 15
4.5%	7	من 15 إلى أقل من 20
6.3%	9	من 20 إلى أقل من 25
4.5%	5	25 سنة فأكثر
100%	111	المجموع

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن مفردات عينة الدراسة ممن لديهم سنوات خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات ومن 10 إلى أقل من 15 سنة يمثلون نسبة (31.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة على التوالي، تم يليهم ممن لديهم سنوات خبرة أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (18%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن لديهم سنوات خبرة من 20 إلى أقل من 25 سنة ويمثلون نسبة (6.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة فإن جميع

مفردات لديهم الخبرة الكافية مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليه عند تحليل إجاباتهم
ثانياً :- اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة :

1- لا يتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) :

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

الترتيب	النسبة المئوية	الدلالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
2	80.18%	0.000	1.14809	4.0090	1 يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء مجلس الإدارة
4	73.33%	0.000	.98473	3.6667	2 يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة العلمية والعملية .
8	65.40%	0.002	.913	3.2703	3 يتم إجراء تعديل على عضوية مجلس الإدارة بين الفترة والأخرى .
3	78.19%	0.000	.99590	3.9099	4 يقوم مجلس الإدارة بوضع إطار واضح من السياسات العامة والأهداف ويعمل على تطويرها
1	82.70%	0.000	.91935	4.1351	5 يتحمل مجلس الإدارة مسئولية التأكد من إن إجراءات المصرف فيما يخص اكتشاف عمليات غسيل الأموال تتفق مع التعليمات الرسمية
6	69.1%	0.000	1.07652	3.4505	6 يقوم مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه .
5	72.61%	0.000	.98098	3.6306	7 ينعقد مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لضرورات العمل.
7	68.10%	0.000	.88809	3.4054	8 يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات .

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) وتم ترتيبها حسب المتوسط و النسب المئوية لكل عبارة كما يلي :

1. يتحمل مجلس الإدارة مسئولية التأكد من إن إجراءات المصرف فيما يخص اكتشاف عمليات غسيل الأموال تتفق مع التعليمات الرسمية .
2. يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء مجلس الإدارة
3. يقوم مجلس الإدارة بوضع إطار واضح من السياسات العامة والأهداف ويعمل على تطويرها

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات مدينة الزاوية ، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (10) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى تحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
لا يتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية	3.6847	0.69410	10.393	.000

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (10.393) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تبلغ (1.980) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6847) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى تحمل مجلس الإدارة مسؤولياته بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية .

2- لا يوجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية .

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى تواجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11) :

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى تواجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

الترتيب	النسبة المئوية	الدلالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
3	64.14%	0.000	1.32882	3.2072	للمصرف سياسات وقوانين تمكن المساهمين من انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة .
4	63.60%	0.024	1.21504	3.1802	يتيح المصرف المعلومات المالية للمساهمين في الوقت المناسب .
5	53.69%	0.000	1.08696	2.6847	يتمتع كافة المساهمين بالحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة .
2	65.40%	0.040	1.28591	3.2703	يتم إبلاغ جميع المساهمين من قبل إدارة المصرف في حالة اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم .
1	67.74%	0.000	1.25170	3.3874	المصرف يلتزم بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من داخل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم .

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) وتم ترتيبها حسب المتوسط و النسب المئوية لكل عبارة كما يلي :

1. المصرف يلتزم بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من داخل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم .
2. يتم إبلاغ جميع المساهمين من قبل إدارة المصرف في حالة اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم .
3. للمصرف سياسات وقوانين تمكن المساهمين من انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة . لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا

يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى تواجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية ، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى تواجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى تواجد مبدأ المعاملة المتساوية بالمصارف التجارية اللببية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى تواجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى تواجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية	3.1459	0.92045	1.671	0.098

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (1.671) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تبلغ (1.980) بدلالة محسوبة (0.098) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.1459) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى تواجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية.

3- لا يتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية. لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11) :

جدول رقم (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

الترتيب	النسبة المئوية	الدلالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
1	%76.21	0.000	.78060	3.8108	يفصح المصرف بشكل دقيق وفي الوقت المناسب بكافة المسائل المتعلقة بالموقف المالي .
2	%75.67	0.000	.85711	3.7838	يستعين المصرف بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية .
3	75.49	0.002	.95045	3.7748	يوفر المصرف المعلومات اللازمة عن الأداء للجهات الرقابية والاستثمارية .
6	%66.12	0.000	.76030	3.3063	ينشر المصرف عن قوائمه المالية في موقعه الإلكتروني على الانترنت .
7	%65.04	0.049	.93875	3.2523	يتم الإفصاح عن نسبة تحقق الأهداف الموضوعية.
5	%66.66	0.021	.83485	3.3333	يفصح المصرف عن أهدافه المستقبلية وخطته المالية.
4	%72.97	0.000	1.15718	3.6486	يتم الإفصاح عن المخاطر الجوهرية المتوقعة .
8	%64.14	0.044	1.12102	3.2072	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين .

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (14) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
لا يتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية.	3.5146	0.56250	9.639	0.000

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.639) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تبلغ (1.980) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5146) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في توفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية وتم ترتيب العبارات حسب النسبة المئوية كما يلي :-

1. يفصح المصرف بشكل دقيق وفي الوقت المناسب بكافة المسائل المتعلقة بالموقف المالي .
 2. يستعين المصرف بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية .
 3. يوفر المصرف المعلومات اللازمة عن الأداء للجهات الرقابية والاستثمارية .
 4. لا تلتزم المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية :
لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالتزام المصارف التجارية العاملة في بلديات مدينة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11) :
- جدول رقم (15) نتائج اختبار ولكوسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالتزام المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية

الترتيب	النسبة المئوية	الدلالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
5	%74.77	0.003	1.01544	3.7387	1 وظيفة المراجعة الداخلية مرتبطة بالمدير ومستقلة عن باقي الوظائف الأخرى .
2	%79.46	0.000	.86822	3.9730	2 يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية موظف ذو مستوى تعليمي في المجال المالي والمحاسبي .
1	%83.06	0.000	.85491	4.1532	3 تعمل المراجعة الداخلية على إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية، والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيه.
4	%75.13	0.000	.91668	3.7568	4 تقوم المراجعة الداخلية بتزويد الإدارة والمراجع الخارجي عن أي انحرافات يتسم بها نظام الرقابة الداخلية .
6	%74.59	0.000	.94336	3.7297	5 تركز المراجعة الداخلية بشكل أساس على التدقيق المالي، بالإضافة أي تدقيق وظائف المصرف الأخرى، مع تقديم الخدمات الاستثمارية من أجل رفع الأداء.
3	%79.28	0.000	.9138	3.9640	6 تقوم المراجعة الداخلية بدور فعال في تقييم عمل إدارة المخاطر بالمصرف، تقديم تحسينات لأجل تطوير إجراءاتها.

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى بالتزام المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

1- الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى التزام المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)

2- الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى التزام المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (16) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالتزام المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى التزام المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية	3.8859	0.73752	12.655	0.000

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (12.655) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تبلغ (1.980) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8859) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى التزام المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية وتم ترتيب العبارات حسب النسبة المئوية كما يلي : -

1. تعمل المراجعة الداخلية على إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية، والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيه.
2. يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية موظف ذو مستوى تعليمي في المجال المالي والمحاسبي .
3. تقوم المراجعة الداخلية بدور فعال في تقييم عمل إدارة المخاطر بالمصرف، تقديم تحسينات لأجل تطوير إجراءاتها.
- 5- لا يوجد اعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية:
لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الاعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17) :

جدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى الاعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

الترتيب	النسبة المئوية	الدلالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
5	72.79%	0.000	.96099	3.6396	العمل على تعزيز مشاركة جميع العاملين .
1	80.9%	0.000	.87788	4.0450	يوجد احترام لكافة أصحاب المصالح .
4	75.67%	0.000	.69289	3.7838	يعمل المصرف على تشجيع التعاون مع أصحاب المصالح.
6	72.43%	0.023	.84266	3.6216	توجد آليات تمكن الموظفين من إيصال آرائهم واقتراحاتهم.
2	77.47%	0.000	1.11288	3.8739	يكفل القانون حماية أصحاب المصالح وحصولهم على فرصة تعويض في حالة انتهاك حقوقهم .
3	76.21%	0.000	1.26860	3.8108	هناك موقع الكتروني او هاتف خاص لتلقي شكاوي العاملين في المصرف في حالة الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية ضدهم .

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) و متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى الاعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (18) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى الاعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى الاعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (18) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الاعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى الاعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية	3.7958	0.60665	13.821	0.000

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (13.821) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تبلغ (1.980) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7958) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود اعتراف بدور أصحاب المصالح في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية وتم ترتيب العبارات حسب النسبة المئوية كما يلي :-

1. يوجد احترام لكافة أصحاب المصالح .
 2. يكفل القانون حماية أصحاب المصالح وحصولهم على فرصة تعويض في حالة انتهاك حقوقهم .
 3. هناك موقع الكتروني او هاتف خاص لتلقي شكاوي العاملين في المصرف في حالة الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية ضدهم .
- 6- لا توجد معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بوجود معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (19) :

جدول رقم (19) نتائج اختبار ولكوسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى وجود معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

الترتيب	النسبة المئوية	الدلالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
1	%78.73	0.000	1.09776	3.9369	قصور في القوانين واللوائح المعمول بها داخل المنظومة المصرفية
2	%70.09	0.000	1.26400	3.5045	لا توجد رقابة خارجية جديّة ودورية تقوم بمراجعة بمصادقية واستقلالية للمصرف
3	%71.53	0.000	1.22511	3.5766	عدم كفاية الأجور والمكافآت يقلل من أداء الموظفين في المصرف وتحفيزهم .
4	%75.67	0.023	1.17090	3.7838	ضعف الوعي الاستثماري لدى الأفراد
5	%77.47	0.000	1.18412	3.8739	عدم توفر بيئة محلية مناسبة تدعم مجال الحوكمة
6	%77.47	0.000	1.36260	3.8739	عدم وجود سوق مالي فعال مرتبط بالمصارف
7	%71.17	0.043	1.20367	3.5586	عدم توفر الكادر البشري في مجال الحوكمة .
8	%77.47	0.021	1.18412	3.8739	ضعف في البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجية

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى وجود معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (20) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)

الجدول رقم (20) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بوجود معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
وجود معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية	3.7477	0.97044	8.118	0.000

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.118) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تبلغ (1.980) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7477) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات أمام تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية وتم ترتيب العبارات حسب النسبة المئوية كما يلي :-

1. قصور في القوانين واللوائح المعمول بها داخل المنظومة المصرفية.
2. عدم توفر بيئة محلية مناسبة تدعم مجال الحوكمة.
3. عدم وجود سوق مالي فعال مرتبط بالمصارف.

الاستنتاجات :

من خلال عرض الجانب النظري وتحليل نتائج الدراسة الميدانية توصل الباحثون إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بالآتي:-

- 1- بينت نتائج الدراسة إن المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية إن مجلس إدارتها يتحمل مسؤوليته اتجاه هذه المصارف وذلك من خلال التأكد من الإجراءات المتعلقة بعمليات غسل الأموال بأنها تتفق مع التعليمات الرسمية، وأيضاً إن تعيين رئيس مجلس الإدارة يكون من بين أعضائه، وفي المقابل كان هناك قصور في عملية تقييم مجلس الإدارة لأدائه وأيضاً الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات .
- 2- تشير النتائج إلى وجود ارتفاع في مستوى تواجد مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية وذلك من خلال الالتزام بالمصارف بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من داخل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم.

3- هناك مستوي عالي من توفر مبدأ الإفصاح والشفافية بالمصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية وذلك من خلال الإفصاح بشكل دقيق وفي الوقت المناسب بكافة المسائل المتعلقة بالموقف المالي، وكذلك الاستعانة بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية، وفي المقابل هناك قصور في نشر المصارف قوائمهم المالية على الموقع الالكتروني على الانترنت .

4- بينت النتائج إن هناك مستوي عالي من التزام المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية وخاصة بشكل دوري ومستقل.

5- تشير أيضا النتائج إلى إن هناك مجموعة من المعوقات في إمكانية تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العاملة في بلديات منطقة الزاوية أهمها قصور في القوانين واللوائح المعمول بها داخل المنظومة المصرفية وكذلك إلى عدم وجود سوق مالي فعال مرتبط بالمصارف.

التوصيات :

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها :-

1- على مجلس الإدارة بالمصارف التجارية محل الدراسة العمل على إجراء تعديل على عضوية مجلس الإدارة بين الفترة والأخرى بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص .

2- مشاركة المساهمين في اختيار أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والعمل على إفصاح مكافآت مجلس الإدارة بحيث يكون معروفا لدى العاملين وبشكل شفاف

3- توفير الأرضية المناسبة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات اللازمة من قبل المصرف الليبي المركزي.

4- تشجيع المصارف لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والالتزام بالشفافية فيما يتعلق بعمليات المصارف وعلاقتها بالإطراف الأخرى ذات الصلة بها من عملاء ومستثمرين وموظفين .

5- العمل على تنفيذ برامج تدريبية لجميع الموظفين طبقا للاحتياجات وعلى قدم المساواة فيما بينهم بما يساهم في تحسين الأداء ورفع كفاءة الخدمات المقدمة من قبل المصارف.

6- ضرورة قيام الأكاديميين والمهتمين بالمجال المصرفي بإجراء العديد من الدراسات المتعلقة بتطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية من أجل رفع كفاءة الأداء لدى تلك المصارف حتى تتمكن من مواجهة أي مشكلات او عوائق قد تعيق تطبيق الحوكمة المصرفية فيها.

المراجع :

- 1- احمد، محمد المهدي والأمير، آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار، دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 19، العدد 4، 2019.
- 2- الذبحاوي، حسن كريم، ومحمد، نور جابر محمد، الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة 2005-2015، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 15، العدد 2، 2018.
- 3- الربيعي، حاكم محسن، وراجي، حمد عبدالحسين، حوكمة البنوك وأثرها في أداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار البيازوري للنشر والتوزيع، الأردن 2011.
- 4- العامري، عاد القائد، وتوفيق، محمد الجبار، مدى تطبيق الحوكمة في المصارف اليمنية وفقا للجنة بازل، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2018.
- 5- الوابل، سعد بن علي، أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والإعمال، مجلد 6، العدد 1، 2019.
- 6- أيت، عكاش سمير، ومعمري، نارجس، واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، العدد 7، ديسمبر 2018.
- 7- بن عيشي، عمار، تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 5، يونيو 2016.
- 8- بن الزاوي، عبدالرزاق، ومسعودي، جبلة، دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، مجلد 3، 2017.
- 9- بن رحمون، سليم، وبوحفض، سميحة، التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاديات المالية وإدارة الأعمال، العدد 6، مارس 2018.
- 10- بوعبيدة، شريفة، إمكانية تطبيق المبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية داخل البنوك الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 11، العدد 1، نوفمبر 2020.
- 11 - خليل، عائشة على، والخبولي، وفاء فرج، وعلي، إبراهيم عبد القادر، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية- دراسة حالة على مصرف الجمهورية فرع العلووس- المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية ليبيا أنموذجا، جامعة المرقب، 11-12 نوفمبر، 2019.
- 12- دياب، رنا مصطفى، واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى، غزة، 2014.
- 13 - زعبة، طلال، وعريوة، محاد، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية - دراسة عينة من البنوك التجارية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 8، العدد 1، مارس 2021.
- 14- شيروف، نهي، الحوكمة المصرفية المصرفية في إطار اتفاقية بازل 3- التدقيق مبدأ والية من آليات الرقابة-، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، ديسمبر 2016.
- 15- عبدالعال، طارق، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية 2007.